لا يقول أحد من المعتبرين بإثبات الحيز والجهة بإطلاق، وإنما فيه تفصيل حسب السياق الذي تُذكر فيه، **وهذا هو مذهب ابن تيمية وأتباعه وفقًا لقاعدتهم**: أنهم لا يقبلون الإلزام – إثباتًا ونفيًا – إلا بنقل، **وإثبات علو الله –عز وجل– لا يلزم منه المكان الوجودي**، فإن لم تُطق العقول للتسليم إلىٰ ما ورد في النصوص إلا بمزيد بيان؛ فليكن **بالمكان العدمي**، وإلا؛ فأَثْبِت الاستواء والعلو علىٰ حسب ما ورد في النصوص واسكت؛ **فإنه النجاة والسلامة.**

فالذي جعل ابن تيمية لا يسترسل في نفي الجهة عن الله – عز وجل – هو الرد علىٰ شبهة المعتزلة ومن تأثَّر بهم في نفيهم للرؤية بنفي لازمها؛ وهو الجهة.

قال في «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٣٤٨ – ٣٤٩):

«فيقال لهذا المنكرِ للرؤية المستدل علىٰ نفيها بانتفاء لازمها –وهو الجهة-: قولك (ليس في جهة، وكل ما ليس في جهة لا يُرىٰ؛ فهو لا يرىٰ)، وهكذا جميع نفاة الحق، ينفونه لانتفاء لازمه في ظنِّهم؛ فيقولون: لو رئي للزم كذا، واللازم منتف؛ فينتفي الملزوم.

والجواب العام لمثل هذه الحجج الفاسدة بمنع إحدىٰ المقدِّمتين: إما معينة وإما غير معينة؛ فإنه لا بد أن تكون إحداهما باطلة أو كلتاهما باطلة، **وكثيرًا ما يكون اللفظ فيهما مجملًا، يصح باعتبار ويفسد باعتبار**، وقد جعلوا الدليل هو ذلك اللفظ المجمل، ويسمِّيه المنطقيون (الحد الأوسط)، فيصح في مقدمة بمعنًىٰ، ويصح في الأخرىٰ بمعنًىٰ آخر، ولكن اللفظ مجمل؛ فيظن الظان -لِمَا في اللفظ من الإجمال، وفي المعنىٰ من الاشتباه- أن المعنىٰ المذكور في هذه المقدمة هو المعنىٰ المذكور في المقدمة الأخرىٰ، ولا يكون الأمر كذلك.

مثال ذلك في مسألة الرؤية أن يقال له: أتريد بالجهة أمرًا وجوديا أو أمرًا عدميا؟

فإذا أردتَ به أمرًا وجوديا؛ كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يُرىٰ، وهذه المقدمة ممنوعة، ولا دليل علىٰ إثباتها؛ بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يرىٰ، وليس العالم في عالم آخر.

وإن أردتَ بالجهة أمرًا عدميا؛ كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلِّم أنه ليس بجهة بهذا التفسير.

وهذا مما خاطبتُ به غير واحد من الشيعة والمعتزلة؛ فنفعه الله به، وانكشف بسبب هذا التفصيل ما وقع في هذا المقام من الاشتباه والتعطيل، **وكانوا يعتقدون أن ما معهم من العقليات النافية للرؤية قطعية، لا يقبل في نقيضها نص الرسل**، فلما تبين لهم أنها شبهات مبنية علىٰ ألفاظ مجملة ومعان مشتبهة؛ تبين **أن الذي ثبت عن الرسول -صلىٰ الله عليه وسلم- هو الحق المقبول**، ولكن ليس هذا المكان موضع بسط هذا؛ فإن هذا النافي إنما أشار إلىٰ قولهم إشارة» انتهىٰ.

وهكذا يقال في (الجهة) بالنسبة لـ(العلو) و(الاستواء)، فمن أراد التوصل بالنفي[1]– وهو لم يَرِد في الشرع– إلىٰ جحود ما ورد في نصوص الشرع؛ فإن الوارد في النقول الشرعية هو الحق لا ما سواه، وهذا هو صنيع أهل الأثر في جميع ما ثبت عندهم بالطرق الصحيحة أنه من وحي السماء؛ فإنهم يُقْبلون عليه متخلِّين عن آرائهم واعتقاداتهم، ويَقْبَلون ما فيه مؤيَّدًا بما جاء عن السلف الصالح – رحمهم الله تعالىٰ –.

وأسهب شيخنا الألباني – رحمه الله تعالىٰ – في مقدمة كتابه «مختصر العلو» للإمام الذهبي (ص ٦٨ وما بعد) في هذا الأمر، **وأشبعه بحثًا وبيانًا**، وجلَّىٰ فيه الإثبات مع نفي اللازم، وليس من المنهج العلمي أن نعطِّل ظواهر النصوص، ونقل ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في «التدمرية» (ص ٤٥):

---

(١) أي: نفي الجهة.

««قد يراد بـ(الجهة) شيء موجود غير الله؛ فيكون مخلوقًا، كما إذا أُريد بـ(الجهة) نفس العرش أو نفس السماوات، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله – تعالىٰ –، كما إذا أريد بـ(الجهة) فوق العالم، ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه، كما فيه إثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك، وقد عُلِمَ أن ما ثَم موجود إلا الخالق والمخلوق، **والخالق – سبحانه وتعالىٰ – مباين للمخلوق، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.**

فيقال لمن نفىٰ: أتريد بـ(الجهة) أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلًا في المخلوقات، أم تريد بـ (الجهة) ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم.

وكذلك يقال لمن قال: (الله في جهة): أتريد بذلك أن الله فوق العالم، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردتَ الأول؛ فهو حق، وإن أردتَ الثاني؛ فهو باطل».

ومنه يتبين أن لفظ (الجهة) غير وارد في الكتاب والسنة، وعليه؛ فلا ينبغي إثباتها ولا نفيها؛ لأن في كلٍّ من الإثبات والنفي ما تقدَّم من المحذور، ولو لم يكن في إثبات الجهة إلا إفساح المجال للمخالف أن يَنسب إلىٰ متبني العلو ما لا يقولون به لكفىٰ.

وكذلك لا ينبغي نفي الجهة توهُّمًا من أن إثبات العلو لله –تعالىٰ– يلزم منه إثبات الجهة؛ لأن في ذلك محاذير عديدة:

منهاك نفي الأدلة القاطعة علىٰ إثبات العلو له –تعالىٰ–.

ومنها: نفي رؤية المؤمنين لربهم –عز وجل– يوم القيامة؛ فصرَّح بنفيها المعتزلة والشيعة، وعلَّل ابن المطهر الشيعي في «منهاجه» النفي المذكور بقوله: «لأنه ليس في جهة»! وأما الأشاعرة – أو علىٰ الأصح: متأخروهم – الذين أثبتوا الرؤية؛ فتناقضوا حين قالوا: (إنه يرىٰ لا في جهة) يعنون: العلو!

قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٢/ ٣٢٩):

«وجمهور الناس من مثبتة الرؤية، ونفاتها يقولون: إن قول هؤلاء معلوم الفساد بضرورة العقل؛ كقولهم في الكلام، ولهذا يذكر أبو عبد الله الرازي أنه لا يقول بقولهم في مسألة الكلام والرؤية أحد من طوائف المسلمين».

ثم أخذ يرد علىٰ النفاة من المعتزلة والشيعة بكلام رصين متين؛ فراجعه **فإنه نفيس**.

وجملة القول في (الجهة) أنه:

- إن أُريد بها أمر وجودي غير الله؛ كان مخلوقًا، والله – تعالىٰ – فوق خلقه، لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات؛ فإنه بائن من المخلوقات.

- **وإن أريد بـ(الجهة) أمر عَدَمي، وهو ما فوق العالم؛ فليس هناك إلا الله –وحده–.**

وهذا المعنىٰ الأخير هو المراد في كلام المثبتين للعلو، والناقلين عن السلف إثبات الجهة لله – تعالىٰ –.

وقال ابن رشد[1] في «الكشف عن مناهج الأدلة» (ص ٦٦):

---

(١) هو فيلسوف الأندلس أبو الوليد بن رشد (ت٥٩٥هـ)، وكان ابن تيمية يورد كثيرًا من آرائه لنقد مدرسة الفارابي وابن سينا، ولا سيما في بيان عوار مسالكهم في إثبات وجود الله –تعالىٰ–، مع أن ابن رشد لم يسلم من نقد ابن تيمية، وخصَّه في «درء تعارض العقل والنقل» (١٠/ ١٩٧ – ٣١٨) بالنقد، والأشاعرة –بالجملة– أقرب إلىٰ أهل السنة من ابن رشد، وكان من منهج ابن تيمية في الرد علىٰ الفلاسفة: ضرب آرائهم بعضها ببعض، والبرهنة علىٰ تناقضهم في الأمور الكلِّيَّة، وينظر: «موقف ابن رشد من الأشاعرة» للباحث ماهر بن عبدالعزيز الشبل، «إشكالية التأويل عند ابن رشد، دراسة تحليلية» للدكتور نظير محمد عياد، «رفع الرشد عن ابن رشد» للدكتور عبد الباسط الناشي.

«(القول في الجهة): وأما هذه الصفة؛ فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله –سبحانه– حتىٰ نفتها المعتزلة، ثم تبعهم علىٰ نفيها متأخرو الأشعرية؛ كأبي المعالي ومن اقتدىٰ بقوله، **وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة**، مثل قوله –تعالىٰ–...».

ثم ذكر بعض الآيات المعروفة، ثم قال: «إلىٰ غير ذلك من الآيات التي إن سُلِّط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولًا، وإن قيل فيها إنها من المتشابهات عاد الشرع كله متشابهًا؛ لأن الشرائع كلها متفقة علىٰ أن الله في السماء، وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلىٰ النبيين...»».

ثم قال[1] وهو يتحدث عن (المكان):

«وإذا عرفتَ الجواب عن الشبهة السابقة (الجهة)؛ يسهل عليكَ فهم الجواب عن هذه الشبهة، وهو أن يقال: إما أن يُراد بالمكان أمر وجودي، وهو الذي يتبادر لأذهان جماهير الناس اليوم، ويتوهَّمون أنه المراد بإثباتنا لله – تعالىٰ – صفة العلو؛ فالجواب:

إن الله – تعالىٰ – مُنَزَّه عن أن يكون في مكان بهذا الاعتبار، فهو – تعالىٰ – لا تحوزه المخلوقات؛ إذ هو أعظم وأكبر، بل قد وسع كرسيه السماوات والأرض، وقد قال – تعالىٰ–: {وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه} [الزمر: ٦٧]، وثبت في «الصحيحين» وغيرهما عن النبي –صلىٰ الله عليه وسلم– أنه قال: «**يَقْبِضُ اللهُ الأرضَ ويطوي السماواتِ بيمينِه، ثُمَّ يقولُ: أنا المَلِكُ، أينَ مُلوكُ الأرضِ؟**»[2].

وإما أن يراد بالمكان أمر عَدَمي، وهو ما وراء العالم من العلو؛ فالله – تعالىٰ – فوق العالم، وليس في مكان بالمعنىٰ الوجودي كما كان قبل أن يخلق المخلوقات.

(١) أي: شيخنا الألباني.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨١٢) ومسلم (٢٧٨٧) من حديث أبي هريرة –رضي الله عنه–.

فإذا سمعتَ أو قرأتَ عن أحد الأئمة والعلماء نسبة المكان إليه –تعالىٰ –؛ **فاعلم أن المراد به: معناه العدمي، يريدون به إثبات صفة العلو له –تعالىٰ –، والرد علىٰ الجهمية والمعطلة الذين نفوا عنه – سبحانه – هذه الصفة ثم زعموا أنه في كل مكان بمعناه الوجودي.**

قال العلامة ابن القيم في قصيدته «النونية» (٢/ ٤٤٦ – ٤٤٧، المطبوعة مع شرحها «توضيح المقاصد» – طبع المكتب الإسلامي):

واللهُ أَكْبَرُ ظاهرٌ ما فَوْقَهُ ... شَيْءٌ وشأنُ الله أعْظَمُ شانِ

واللهُ أَكْبَرُ عَرْشُهُ وَسِعَ السَّما ... والأرضَ والكُرْسِيَّ ذا الأركانِ

وكذلكَ الكُرْسِيُّ قَدْ وَسِعَ الطِّبا ... قَ السَّبْعَ والأرضينَ بالبُرْهانِ

واللهُ فوقَ العرشِ والكُرْسِيِّ لا ... تخفىٰ عليه خواطرُ الإنسانِ

لا تحصروهُ في مكانٍ إذ تقو ... لوا رَبُّنا حقًا بكُلِّ مكانِ

نَزَّهْتُموهُ بجَهْلكُمْ عَنْ عَرْشه ... وحَصَرتُموهُ في مكانٍ ثانِ

لا تَعدَموهُ بقولكُمْ لا داخلٌ ... فينا ولا هو خارجُ الأكوانِ

اللهُ أَكْبَرُ هُتِّكَتْ أسْتارُكُمْ ... وبَدَتْ لمَنْ كانَتْ لَهُ عَيْنانِ

واللهُ أكْبَرُ جَلَّ عَنْ شَبَهٍ وعَنْ ... مِثْلٍ وعَنْ تعطيلِ ذي كُفرانِ

إذا أحطتَ علمًا بكل ما سبق؛ استطعتَ – بإذن الله تعالىٰ – أن تفهم بيُسر من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار السلفية التي ساقها المؤلف[1]– رحمه الله- في هذا الكتاب الذي بين يديكَ «مختصره» أن المراد منها إنما هو معنًىٰ معروف ثابت لائق به –

---

(١) يريد: الإمام الذهبي في كتابه «العلو»، وحشد فيه الأدلة النقلية والآثار وأقوال أعيان العلماء في كل فن التي تدل علىٰ علو الله – عز وجل – علىٰ خلقه، **فهو من (المهمات)**، ويرفع عمَّن نظر فيه بإنصاف – بإذن الله وحده – جميع (الشبهات)، والله الواقي والعاصم.

تعالىٰ – ؛ ألا وهو علوُّه – سبحانه – علىٰ خلقه واستواؤه علىٰ عرشه علىٰ ما يليق بعظمته، وأنه مع ذلك ليس في جهة ولا مكان؛ **إذ هو خالق كل شيء، ومنه الجهة والمكان، وهو الغني عن العالمين، وأن من فسَّرهما بالمعنىٰ السلبي؛ فلا محذور منه، إلا أنه مع ذلك لا ينبغي إطلاق لفظ (الجهة) و(المكان) ولا إثباتهما؛ لعدم ورودهما في الكتاب والسنة، فمن نسبهما إلىٰ الله؛ فهو مخطئ لفظًا** إن أراد بهما الإشارة إلىٰ إثبات صفة العلو له –تعالىٰ –، وإلا؛ فهو **مخطئ معنًىٰ** –أيضًا– إن أراد به حصره – تعالىٰ – في مكان وجودي أو تشبيهه – تعالىٰ – بخلقه.

وكذلك لا يجوز نفي معناهما إطلاقًا إلا مع بيان المراد منهما؛ لأنه قد يكون الموافق للكتاب والسنة، لأننا نعلم بالمشاهدة أن النفاة لهما إنما يعنون بهما نفي صفة العلو لله – تعالىٰ – من جهة، ونسبة التجسيم والتشبيه للمؤمنين بها، ولذلك ترىٰ الكوثري في تعليقاته يدندن دائمًا حول ذلك؛ بل يلهج بنسبة التجسيم إلىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في كل مناسبة، ثم تابعه علىٰ ذلك مؤلف «فرقان القرآن»[1] في مواطن منه، قال في أحدها (ص ٦١) أن ابن تيمية شيخ إسلام أهل التجسيم! {ومن يضلل الله فما له من هاد}[الرعد: ٣٣].

«الأغاليط في المراسيم السلطانية الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية» (١/ ٤٠٥ – ٤١٢)

تأليف أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان.

---

(١) اسمه: «فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان» لسلامة العزامي (ت ١٣٧٦هـ)، نشره محمد زاهد الكوثري بذيل «الأسماء والصفات»للبيهقي، ثم نشره مستقلاً: نجم الدين محمد أمين الكردي (١٤٠٦هـ) (من ورثة الناشر)، وحشاه مؤلفه بالاتهامات، وذكر فيه أقذع الأوصاف، ورمىٰ ابن تيمية بالتجسيم دون أن يدقق في ألفاظه، ولا أن يقف علىٰ مراده!